

توظيف حروف الجر بين ضوابط النحويين القدماء واجتهادات المعاصرين من خلال معاجم الأخطاء الشائعة

أ. الزيتوني عبد الغني¹
جامعة أمحمد بوقرة ببومرداس

تاريخ الإرسال: 2019 05 23 تاريخ القبول: 2019 11 28

ملخص: اهتم علماء اللغة العربية بالتصويب اللغوي منذ القديم حرصا منهم على تنقية ما علق في لغتهم من شوائب، فكانت مؤلفاتهم مصادر يهتدى بها في مختلف العصور، ومرتعا للباحثين اللغويين وعامة المثقفين من صحافيين ومدرسين وخطباء وأدباء، يصونون بها سنتهم وأقلامهم من أدران الخطأ واللحن ومنذ ذلك التاريخ والاهتمام متواصل في هذا المجال والأبحاث جارية في هذا السبيل.

وليس يخفى على أحد من المنشغلين بقضايا اللغة أن الأخطاء - في عصرنا هذا - قد تفاقمت وتنوعت لعدة أسباب وعوامل، ما نجم عن هذا ظهور معاجم ترصد تلك الأخطاء، نجد أصحابها يهرعون فيها إلى تعقب بعض ما يدور على الألسنة والأقلام من الألفاظ والتراكيب فيتنازعونه بين مصوب ومخطئ فالأخطاء التي يرصدها باحث يقر بتصويبها آخر، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن موقف متكلمي اللغة العربية من هذا التنازع.

ولعل استخدام حروف الجر من أبرز المسائل التي عناها اللغويون بالبحث والتحصيص كونها أهم الروابط التي تربط بين أجزاء الكلام وعناصره، ونظرا لكثرة توظيفها وتعدد معانيها فقد وضعت في غير موضعها أحيانا وأقحمت حيث

¹ جامعة أمحمد بوقرة ببومرداس، الجزائر، البريد الإلكتروني: zitoughani77@gmail.com

لا يُحتاج إليها أحيانا أخرى، وهكذا وقع الاضطراب وحصل اللبس، ولهذا ارتأينا - في هذا المقال - أن نرفع الحجاب عن الأسباب الداعية إلى اختلاف الدارسين حول التخطئة والتصويب في توظيف حروف الجر، وموقف مستعملي اللغة العربية من هذا الاختلاف والتناقض، وإظهار سبل الاستفادة من معاجم الأخطاء الشائعة جمعاً بين ضوابط النحويين القدماء واجتهادات المحدثين والمعاصرين وفق الاستخدامات المعاصرة للغة العربية على أساس أن اللغة استعمال.

Abstract: The use of prepositions between the controls of ancient grammarians and the jurisprudence of contemporary scholars through the dictionaries of common errors.

Being particularly keen to get rid of the defects caused to their language, the Arabic linguists have paid high attention to linguistic corrections since ancient times. Throughout many eras, their works were a guiding source for language scholars and intellectuals in general such as journalists, teachers, orators and authors. There is, ever since, continuing interest in this field that witnesses ongoing research.

It is no secret to those who are concerned with language issues that errors - in our time - have been exacerbated and varied for several reasons, resulting in the emergence of dictionaries of those errors whose authors rush to track some of the words and structures uttered or written, disputing on their correctness or wrongness. Wrongs that are monitored by a researcher are deemed correct by another. This makes us wonder about the position of the Arabic speakers regarding this divergence.

The use of prepositions is, probably, one of the most important questions that linguists have addressed with research and analyses as

they are the most important links that connect the parts of speech. Given their large use and the multiplicity of their meanings, prepositions have been misplaced sometimes and forced to where they are not needed other times, leading to a real confusion. Therefore, we seek – in this article – to lift the veil of the reasons for differences in the scholars' views on the error and correction in the use of prepositions, and to reveal the stance of the Arabic language users toward this difference and contradiction. We also aim to show ways of taking advantage of the dictionaries of common errors combining between the controls of ancient grammarians and the jurisprudence of contemporary scholars according to the contemporary uses of the Arabic language.

اهتمّ علماء اللغة العربيّة منذ القديم بصناعة المعاجم، ولعلّ معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي خير شاهد على ذلك، وهو لا يقل شأنًا عن التّأليف في العلوم اللغويّة الأخرى من نحو وصرف وبلاغة... الخ، وكل هذا حرص منهم على جمع مفردات اللغة من دوائر الفصاحة، كما اهتموا أيضًا بالتّصحيح اللغوي، فكانت مؤلّفاتهم مراجع يهتدى بها في مختلف العصور ويعد الكسائي (ت 179هـ) من الأوائل الذين اهتموا بتصحيح الأخطاء اللغويّة بحيث ألف كتابا بعنوان " ما تلحن فيه العامّة " .

ومنذ ذلك التاريخ والاهتمام متواصل في هذا المجال، فقد انبرى علماء أجراء في مختلف العصور يدافعون عن العربيّة، وينفون عنها التّحريف، كابن السّكيت (ت 244هـ) من خلال كتابه " إصلاح المنطق "، وأبي هلال العسكري (ت 395هـ) في (لحن الخاصّة)، والحريري (ت 516هـ) في "درة الغواص في أوام الخواص"، وابن الجوزي (ت 597هـ) في " تقويم اللسان "... وغير ذلك .

وقد دأب اللغويون العرب على التّأليف في هذا المجال إلى عصرنا هذا الذي كثرت فيه الأخطاء الشّائعة، فظهرت معاجم حديثة ومعاصرة تبين صواب الكلام من خطئه، وصحيح الأساليب من سقيمها، ومن أشهر هذه المعاجم :

1. " معجم الخطأ والصّواب في اللغة " لإميل بديع يعقوب ؛
2. " محاضرات في الأخطاء اللغويّة الشّائعة " لمحمد علي النّجّار؛
3. " معجم الأخطاء الشّائعة " لمحمّد العدناني؛
4. " فتاوى لغويّة " للخويسكي؛
5. " كبوات اليراع " لأبي تراب الظّاهري؛
6. " قل ولا تقل " لمصطفى جواد .

فضلّت هذه المراجع ملجأً للباحثين اللغويين، ولعمامة المثقفين من صحافيين ومدرسين وأدباء وخطباء، يصونون بها أقلامهم والسّننهم من الزّلل.

ولعلّ استخدام حروف الجر وتوظيفها من أهمّ المسائل التي أولاها اللغويون اهتماماتهم في هذا المجال، كون هذا الباب يعد من أدقّ والطّف الأبواب النّحويّة فحروف الجر مستخدمة بكثرة في اللغة العربيّة، ويرجع هذا لعدة أسباب منها:

- كثرة حروف الجر، فقد أوصلها النّحويون إلى عشرين حرفاً؛
- كثرة معانيها، فنجد معاني الحرف الواحد قد تصل إلى ما يزيد عن عشرين معنى؛

- التّوسع في استعمالها، فقد ينوب بعضها عن بعض؛
- تعدد استعمالاتها، فهي تستعمل أصليّة وزائدة وشبيهة بالرّائد؛
- ارتباطها بالتّضمين الذي يتيح أن يتضح حرفاً لتضمن الفعل معنى يقتضي هذا الحرف؛

- تتحدد كثير من علاقات التّركيب اللغوي بوساطة حروف الجر، فيكون له أثر في تكوين العلاقة بين الفعل والاسم؛

- تعد من أهم الروابط بين عناصر الكلام، وأجزاء التعبير.

وإن استخداماتها المتعددة، وكثرة ورودها في كلام العرب، جعلت كثيرا من الناطقين بالعربية يضعونها - أحيانا - في غير موضعها، ويقحمونها حيث لا يحتاج إليها، وهكذا وقع الاضطراب، لاسيما في عصرنا هذا، فكثيرا ما يعبث بضوابط توظيفها على غير العرف اللغوي، فالفعل قد يتعدى بعدد من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل، وقد يخرج عن الأصل، فيتعدى حرف جر آخر خلافا للأصل، وهذا الأمر ذو صلة بالتضمنين، يقول محمود إسماعيل عمّار: " ... فاستعملت في غير مواضعها، فأقحمت أو نقصت، وزيدت أو حذف، وأبدل بعضها من بعض على غير ما تقتضيه العربية " ¹

وإن تخطئة بعض الأساليب اللغوية ليس بالأمر الهين، فمن خلال اطلاعنا على بعض الكتب المهمة بالتصويب وجدنا أصحابها قد بالغوا في إخراج بعض التراكيب عن الفصاحة، في الوقت الذي يمكن حمل تلك التراكيب على التضمنين أو المجاز، فنجدهم يخطئون - مثلا - من يقول: " أرسل له رسالة " ودليلهم في ذلك أن الفعل (أرسل) يتعدى بحرف الجر (إلى) مستدلين بقوله تعالى: " إذ أرسلنا إليهم اثنين " ⁽²⁾، وأنه ورد في القرآن الكريم متعديا بـ (إلى) دون (اللام)، وهو ما أدى إلى التجرؤ على الأساليب الفصيحة للغة العربية، وحدث اضطراب وخلط في المستوى الدلالي أثقل كاهل الدرس اللغوي في هذا المجال .

ولذلك آثرنا الوقوف على بعض التراكيب التي شاعت في معاجم المعاصرين بأنها خاطئة، إلا أن حملها على التضمنين يجعلها صحيحة، وأن العديد من هذه التراكيب أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

وقد يكون الخطأ موجودا إلا أن المصحح يكتفي بالتخطئة، ولم يشر إلى أن التعدية بحرف جر آخر يجوز في سياق آخر مع بيان المعنى المستفاد، هذا الأمر الذي لم يكن خافيا على علماء اللغة الأوائل، يقول الحريري: " ويقولون

للمعرس: قد بنى بأهله، ووجه الكلام: بنى على أهله، والأصل فيه أن الرجل كان إذا أراد أن يدخل على عرسه بنى عليه قبة، ف قيل لكل معرّس: بان... ويجانس هذا الوهم قولهم للجائس ببناء بابه: جلس على بابه، والصواب فيه أن يقال: جلس ببابه، لئلا يتوهم السامع أن المراد به استعلى على الباب، وجلس فوقه. وكذلك يقولون: رميت بالقوس والصواب أن يقال: رميت عن القوس، أو على القوس،... ولو قيل: هاهنا: رمى بالقوس، لدل ظاهر الكلام على أنه نبذها من يده، وهو ضد المراد بلفظه، فلهذا لم يجز التأول للباء فيه".⁽³⁾

فالتحريري لم يكتف بتخطئة هذا التركيب، بل حاول عرض سياقات أخرى، مع إبراز المعنى المناسب، أمّا أنّه لو اكتفى بسياق واحد، وذكر أن هذا الفعل يتعدى بحرف جر معيّن قد جعلنا نعتقد - والحال هذه - أنّه لا تعدى بحرف جر آخر في سياق آخر.

وإنّ الاعتماد على تخطئة الآخرين أضحي يؤرق مستخدمي اللغة العربية فنجد كثيرا من الدارسين الذين اعتنوا بجمع الأخطاء الشائعة ومحاولة تصويبها يكتفون ببعض أقوال أصحاب المعاجم دون غيرها، مع عدم البحث والتّمحيص في المعاجم الأخرى، والتّقصير في الرجوع إلى مختلف كتب الأدب شعره ونثره، فربما خطئت في بعض المعاجم، ولكنّها صوبت في أخرى، أو أقر أحد المجامع اللغوية المعاصرة جوازها، فقول القائل: "اعتذر عن التّقصير"، نجد العديد من اللغويين قد خطأوا هذا التركيب، ومنهم مصطفى جواد عضو المجمع العلمي العراقي، وجعل الصّواب: "اعتذر من التّقصير"، وأتى بشواهد ونصوص من المعاجم، وكلام الأئمة التي تثبت تعدية الفعل (اعتذر) بحرف الجر (من) حيث يقول: "إنما تستعمل (عن) مع اعتذر ومصدره لإفادة معنى النّياية، يقال: اعتذر زيد عن عمرو، ومن الذّنْب الذي جناه أو من تقصيره".⁽⁴⁾

أما المعجم الوسيط معجم اللغة القاهري، فقد أجاز التركيبين: " يقال : اعتذر من ذنبه، واعتذر عن فعله، إذا أظهر عذره واحتج لنفسه ".⁽⁵⁾ كما أجاز التعدية ب (عن)، و(من) معجم الصواب اللغوي وجعل قول القائل: اعتذر عن رسوبه فصيحة واعتذر من رسوبه فصيحة أيضا.⁽⁶⁾

ولعلّ ظاننا يظنّ أن هذا الكلام يفهم على أنه يخص (الذنب) ب (من) والفعل (عن) يرد على هذه الشبهة الأستاذ صلاح الدين الزعبلوي بقوله: " أقول إذا أراد ذلك فلا وجه له البتة، وإذا لم يعن ذلك فما الذي حمّله على أن يحكي بالحرف عبارة الجوهري (الاعتذار من الذنب)، ويضم إليها عبارة المصباح (واعتذر عنه فعله) فيجمع بينهما ويوهم أن (من) في استعمال الفعل غير(عن)، وقد كان الأمثل أن يطبع على غراره الإفصاح، فيقول: واعتذر عن فعله ومنه ".⁽⁷⁾

فإذا أنت أدليت بعذرك إلى صاحبك، وطلبت قبول العذر، قلت: " أعذرت إلى فلان"، ولا تستطيع أن تقول: " اعتذرت عن فلان " حتى يكون اعتذارك نيابة عنه وأما إذا أردت الكشف عن سبب اعتذارك، وما حملك عليه، فأنت تقول: اعتذرت إليه تقصيري، هذا هو الأصل، وعليه نصّت المعاجم، ولكن هل تقول: اعتذرت إليه عن تقصيري؟ أقول: مادمت تقصد بقولك (عن تقصيري) ذكر سبب الاعتذار وعلته وحملك عليه، فالكلام سائغ مستقيم، وقد قالت به المعاجم، وجرت عليه السنة الأئمة قال الفيومي: " واعتذر إليّ: طلب قبول معذرته، واعتذر عن فعله أظهر عذره "⁽⁸⁾ وأما استعمال الأئمة له فيقول ابن جني: " ويؤكد له أننا نعتذر لهم من مجيئهم بلفظ المنصوب في التثنية على لفظ المجرور، أي: نعتذر عن فعلهم هذا...".⁽⁹⁾

وينقل محمد العدناني أنهم: " يخطئون من يقول: حذر من الشيء، ويقولون إن الصواب هو " حذر الشيء اعتمادا على ما جاء في الصحاح، ثم مفردات الرّاعب الأصفهاني، وقوله تعالى: ﴿وَأَحْذَرَهُمْ أَلَّا يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾⁽¹⁰⁾

وجاء الفعل (حذر) مضارعاً وأمرًا تسعَ مراتٍ أخرى في القرآن الكريم يليه مفعول دون أن يكون مسبقاً بحرف الجر (من)، ثم اعتمدوا على ما جاء في الأساس ثم اللسان ثم المصباح ثم التّاج، ولكن محيط المحيط، ومتن اللغة، والمعجم الوسيط أجازوا (حذر الشّيء وحذر منه) ⁽¹¹⁾.

ويخطئون من يقول: خشي من الفقر، يقولون: "إن الصّواب هو خشي الفقر، واعتمدوا في تخطئتهم تلك على اكتفاء الصّحاح، ومفردات الرّاعب، واللسان والمختار والقاموس والتّاج ومتن اللغة بذكر الفعل (خشيته) وعلى قوله تعالى: "وتخشى النّاس والله أحق أن تخشاه" ⁽¹²⁾، وورد الفعل (خشي) متعدياً متعدياً مباشراً 34 مرة أخرى في القرآن الكريم، ولكن الأساس قال: خشي الله، وخشي منه، وتلاه القاموس والمعجم الوسيط فأجازا خشيته وخشي منه ⁽¹³⁾.

كما يخطئ مصطفى جواد قول القائل: "خرج فلان على القانون" وأن الصّواب هو "خرج فلان عن القانون" أو حاد عنه، أو عدل عنه، ونكب عنه نكوباً "وأن قولهم: خرج فلان على القانون، يفيد عكس المراد، لأن المعنى هو سيره على حسب ما يوجبه القانون" ⁽¹⁴⁾، في حين نجد العدناني يجوز القولين فهو يقول: "يبیح لنا المجاز أن نقول (خرج على القانون)، لأن القانون تضعه الدّولة، وهو مسبب عنها، فهو مجاز مرسل علاقته المسببيّة، كقوله تعالى: "وينزل لكم من السّماء رزقا" ⁽¹⁵⁾، فالرزق لا ينزل من السّماء، ولكن الذي ينزل مطر ينشأ عنه الثّبات الذي منه طعامنا ورزقنا، فالرزق مسبب عن المطر، وهو مجاز مرسل علاقته المسببيّة مثل علاقة القانون الذي تضعه الدّولة، ويكون سبباً عنها لذا يصحّ أن نقول: خرج عن القانون وخرج على القانون" ⁽¹⁶⁾.

ويخطئ بعضهم تعدي الفعل (تعرض) بحرف الجر (إلى)، و"إنما يتعدى باللام تقول: تعرض له إذا تصدى له وطلبه" ⁽¹⁷⁾ ولكن الأستاذ صلاح الدّين الزّعبلاوي لم يرتض هذا الرّأي، وإنما جوز التّعدي بـ (إلى) وبـ (اللام) "فإذا قلت: تعرض إلى

فلان فقد قصدت أن تعرضك إنما تتناول فلانا بطلبه وابتغائه ن وإذا قلت: تعرض لفلان فقد أردت أن تعرضك بالطلب والابتغاء، وإنما انتهى وصار إليه".⁽¹⁸⁾ لأن حرف الجر (اللام) معناه الأصلي هو الانتهاء.

ويحرم بعض الدارسين تعديّة الفعل (زاد) ب (عن)، لأنّ المعاجم لم تذكر تعديته بها، وأنّه يكون لازماً كقولهم: زاد المال، وزاد ماء النهر، وقد يكون متعدياً بنفسه، كقولهم: زاده الله مالا، ومنه قوله تعالى: "وزاده الله بسطة في العلم والجسم"⁽¹⁹⁾، ويكون متعدياً ب (في) كقولك: زدت لفلان في نصيبه، كقوله تعالى: "من كان يريد حثث الاخرة نزل له في حثثه"⁽²⁰⁾، ويكون متعدياً ب(على) كقوله تعالى: " أو زد عليه"، إلا أنّه ورد في الشعر الجاهلي متعدياً ب(عن) كقول الشاعر قبصة بن الجرمي:⁽²¹⁾

يَزِيدُ نَبَأَهُ عَنِ كُلِّ شَيْءٍ وَنَافِلَةً وَبَعْضُ الْقَوْمِ دُونَ
وبهذا احتج صاحب "معجم الصواب اللغوي" قائلاً: "يصح استعمال (زاد) متعدياً ب (عن)"⁽²²⁾، ومع أن ورود تعديته ب(عن) قليل إلا أنّه لا يمكن حرمان مستعملي اللغة العربيّة من هذا التّركيب، في حين تشدد بعض اللغويين إمّا لعدم وروده في المعاجم، أو في القرآن الكريم، أو ربما قصور الاطلاع .

وخطأ بعضهم قول القائل: "يؤدي إلى كذا" بحيث أنكروا أن يقال: "هذا العمل يؤدي إلى النّجاح، وهذا الطّريق يؤدي إلى المدينة، لأن معاجم اللغة لم تذكر (أدى) إلاّ متعدياً بنفسه، كما في قوله تعالى: "ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك"⁽²³⁾⁽²⁴⁾، إلا أن التّعبير الأول سليم، وأن الفعل متعد إلى المفعول دائماً لا ب (إلى) غير أن المفعول حذف جوازا للعلم به، والأصل: هذا العمل يؤدي صاحبه إلى النّجاح، وهذا الطّريق يؤدي السائر فيه إلى المدينة، وهناك أفعال كثيرة تذكر مفعولاتها أحياناً، وتحذف تارة أخرى لغرض من الأغراض منها (أثر)، فهو متعد بنفسه مذكور معه فعله في قوله تعالى ﴿لَقَدْ أَتَرَكَ اللَّهُ﴾²⁵

وقوله أيضا: "بل تؤثر الحياة الدنيا"⁽²⁶⁾ وهو أيضا متعدّ بنفسه محذوف فعله جوازا "ويؤثرون على أنفسهم".⁽²⁷⁾ أي: يؤثرون غيرهم على أنفسهم".⁽²⁸⁾ وذهب معظم المصحّحين اللغويين إلى تخطئة قول القائل: "مما يؤسف له..."، قال عباس أبو السّعود: "وهذا خطأ بيّن لأن الأسف هو المبالغة في الحزن وهو أيضا التّلهّف والتّحسّر، فكما يقال: تحسر على هذا، يقال أسف على هذا، وفي القرآن "يا أسفي على يوسف"⁽²⁹⁾⁽³⁰⁾، وقال: "فشا بين المتأدبين قولهم: مما يؤسف له، أسف فلان لفراق أحبته، أسفت لعدم مقابلتك، تأسف الطالب لرسوبه... وهذا الفعل وما يشتق منه يتعدّى ب (على)".⁽³¹⁾ كما استدل بقول الشّاعر:

غَيْرُ مَا سَوْفَ عَلَي زَمَنِ يَنْقُضِي بِأَلْهَمِّ وَالْحَزَنِ⁽³²⁾
واعتمدوا في هذا أيضا على أن المعاجم القديمة لم تذكر إلا تعدية الفعل (أسف) إلا بحرف الجر (على).⁽³³⁾

أمّا معجما الصّواب اللغوي واللغة العربيّة المعاصرة، فقد أجازا تعدية باللام فقد ورد في معجم الصّواب اللغوي: "أن التّعدي ب(على) هو الفصح، ولكن يصح أن يتعدى باللام في قولنا: أسف لفراقنا، وأسف لما بدر منه، بمعنى تألم وندم".⁽³⁴⁾

وقد بنى هذا التّصحيح على تضمين الفعل (أسف) معنى فعل آخر يتعدى باللام، أو على تناوب (اللام) و(على).

وكذلك الفعل (أذن) الذي يتعدى ب(اللام) كقوله تعالى: "وأذنت لربها وحققت"⁽³⁵⁾ ويتعدى بالباء، إذ تضمن معنى (سمح)، أو كقوله تعالى: "ماوصى به نوحا"⁽³⁶⁾ الذي تضمّن معنى (أباح)⁽³⁷⁾ أو تضمّن معنى (أمر)، فقد ورد في (الأساس) قول الزّمخشري: أنشدني بعض الحجازيين:

وَبَيَّنَّا بِقُرْوَاحِيَّةٍ لَّا ذَرَا لَهَا مِنْ الرِّيحِ إِلَّا أَنْ يَأْسُودَ بِكُورِ
فَلَا الصَّبْحُ يَأْتِينَا وَلَا اللَّيْلُ يَنْقُضِي وَلَا الرِّيحُ مَأْذُونٌ لَهَا بِسُكُورِ (38)

ويمكن حمل (أذن) على (أمر)، والمعنى يقتضي ذلك، فالريح تؤمر بالسكون والفتور، وكذا الآية، لأن الحديث عن الدين والشرع والتعبد وهي مما يؤمر به فحسن تعدية (يأذن) بالباء للدلالة على هذا المعنى، وما زاد ذلك حسنا أن تقع هذه الباء في مقابل الباء الذي في أول الحديث، كما جاء في الآية: "شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا..." (39) (40)

وخطأ بعضهم قول القائل: "أجاب على السؤال"، يقول محمود إسماعيل عمار: "ويظهر من استعمالات القرآن الكريم أنه استعمل (أجاب) (يجيب) متعديا بنفسه في كل المواضع، وعددها ثماني مرات نحو "أجيب دعوة الداعي إذا دعان" (41) ونحو: "قد أجيبت دعوتكما" (42) وقول الشاعر كعب بن سعد الغنوي (43) (ت نحو 10ق ه) يرثي أخاه أبا المغوار:

وداع دعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النِّدَاءِ فَلَمْ يَسْتَجِبْ عِنْدَ النِّدَاءِ مُجِيبُ
فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتِ ثَانِيَا لَعَلَّ أَبَا الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ
يُجِيبُكَ كَمَا قَدْ كَانَ يَفْعَلُ إِنَّهُ بِأَمْثَالِهَا رَحْبُ الدَّرَاعِ أَرِيبُ

فالشاهد في هذه الأبيات قول الشاعر (يجيبك) بحيث عدى الفعل (أجاب) بالمفعول به مباشرة من غير حرف جر.

وأجاز مجمع اللغة المصري التعدية ب (على) و(عن) واستدلوا بقول ابن جني: "جوابا على سؤالي". (44)

فكثير من الأفعال في اللغة العربية نجدها متعددة الاستعمال، بحيث نجدها تتعدى بنفسها وبعدها من حروف الجر، ينبغي حينئذ معرفة دلالة التعدية مع

كل حرف، فالفعل (أخذ) مثلا يتعدى بنفسه، نحو قوله تعالى: "لا تأخذ سنة ولا نوم" ⁽⁴⁵⁾ وقوله تعالى أيضا: "وأخذت الذين ظلموا الصيحة" ⁽⁴⁶⁾ وبالبناء فنقول: أخذت الشيء، وأخذ بهذا الرأي إذا تضمن معنى (تمسك)، وبحرف الجر (في) بمعنى بدأ وشرع، كما في قولهم: أخذ في الحديث، أو في المسير، وبحرف الجر (على) نحو: أخذت على يد فلان بمعنى: منعته عما يريد أن يفعله، وبحرف الجر (عن) نقول: أخذ عنك، ويتعدى إلى مفعولين في الافعال إذا تضمن معنى الفعل (جعل) كقوله تعالى: "لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء" ⁽⁴⁷⁾⁽⁴⁸⁾

في حين لا يمكن إنكار بعض الأخطاء لاسيما ما تعلق منها بالترجمة من اللغات الأوربيّة كالفرنسيّة والانجليزيّة، فالفعل (أثر) يتعدى بـ (في) أو بالبناء يقال: أثار فيه أو به ولك فيه تأثير عظيم... وأثر فينا بحسن حديثه، أمّا تعديّة أثر بـ (على) فترجع إلى الترجمة من اللغات الأوربيّة، فالفعل في الفرنسيّة مثلا يتعدى بـ (على) فهم يقولون "influer sur lui"، وهذا العلو يقترب بالكلمة ومشتقاتها عندما يقولون: وقع تحت تأثير كذا، فهو ترجمة لقولهم في الفرنسيّة "il est sous l'influence" وقولهم في الانجليزيّة "it is under influence" ⁽⁴⁹⁾، ومع ذلك هناك من يرى بتصحيحها، وإدخالها في معجم اللغة العربيّة، لأن اللغة كائن حي يتأثر ويؤثر، وهي في تطور مستمر ودائم، وهذا شأن كل اللغات وفي مختلف العصور.

ومن آثار التّضمين كذلك أنّه أسهم في توليد تراكيب وألفاظ جديدة لم تكن مستخدمة من لدن القدماء، أو أنّها كانت موظفة إلا أنّها أصبحت تؤدي وظيفة دلاليّة جديدة، أو ما يعرف بالتّغير، أو التّطور الدلالي.

فلو تتبعنا مادة (أ ك د) في المعاجم العربيّة – لاسيما القديمة منها – لوجدنا الفعل (أكد) يتعدى بنفسه، يقول صاحب العين: "أكدت العقد واليمين وثقته ووكدت لغة والهمزة في العقد أجود". ⁽⁵⁰⁾ ويقال: دست الحنطة ودرستها

وأكدتها... ويقال: وكده، يكده، وكدا أي: أصابه " (51)، وقد جعل ابن فارس الهمزة ليست أصلا، لأنها مبدلة من واو، يقال: وكدت العقد" (52)، ونقلت معظم المعاجم الفعل (أكد) متعديا وذلك اعتمادا على معجم العين، وتهذيب اللغة ومقاييس اللغة. (53)

أمّا في العصر الحديث فنجد معجم الصّواب اللغوي يذكر تعدية الفعل (أكد) بحرف الجر(على) إذ يصح أن تقول: أكد المدير على ضرورة الالتزام بمواعيد العمل وهذا على الرّغم من إقراره بأن الوارد في المعاجم هو تعدية هذا الفعل بنفسه، وأنه أفصح، وقد خُرج التعبير على وجهين، الأول: تقدير مفعول محذوف لـ (أكد)، فتقول: أكد المدير الحث والتّنبية على كذا والثاني: أن يضمن (أكد) معنى نبه أو حث، وهما يتعديان بحرف الجر(على) ". (54) فالفعل (وكد) كان يدل على الإحكام والشّد حينما تعدى الفعل إلى المفعول به، وأصبح في العصر الحديث غالبا ما يستخدم متعديا بحرف الجر(على) بمعنى التّشديد فنقول مثلا: " يؤكّد الوزير على رفع مستوى الإنتاج " معناه تأكيد يتضمن التّشديد، بمعنى أنّ الوزير شدد رفع مستوى الإنتاج والفعل (وكد) حصل له تغيير دلالي عن طريق التّضمنين.

ولو تأملنا المادة (د ف ع) لوجدنا الفعل (دفع) يتعدى إلى المفعول به مباشرة فنقول: دفعت عنه كذا وكذا دفعا ومدفعا، أي: منعت". (55) يقول ابن فارس: " الدّال والفاء والعين أصل واحد مشهور، يدل على تنحية الشّيء، يقال: دفعت الشّيء أدفعه دفعا، ودافع الله عن السّوء دفعا " (56)

فالفعل ورد متعديا إلى المفعول به ثم حرف الجر(عن) متضمنا معنى المنع ويمكن أن يتعدى الفعل بـ (إلى) إذا تضمن معنى الاضطراب، فنقول: دفعه إلى كذا دفعا، أو بمعنى الرّد، كقولنا: دفع إليه الشّيء، إلا أنّه أصبح يستخدم استخدما آخر في العصر الحديث، وهو تضمينه معنى التّوجيه". (57) كقولنا: "

دفعت الجانبين إلى تنفيذ أمر معين، أي: وجهتها إلى تنفيذ أمر معين.

ومن أمثلة هذا الباب تعديّة الفعل (أسرع)، فقد رفضت بعض المعاجم تعديته بحرف الجر (الباء) معتمدة على الأشهر من المعاجم القديمة، وهو تعديته بحرف الجر (في)، ولكن أجاز بعض اللغويين تصحيح هذا، فنقول مثلاً: أسرع بالدخول وأقر مجمع اللغة المصري هذا وذاك...، ومن ثم يمكن تصحيح الاستعمال المرفوض على تضمين (أسرع) معنى (بادر)، ويقوي هذا وروده في كتابات القدماء لأنّ الفعل (بادر) يتعدى بالباء وبنفسه.

فالملاحظ في المعاجم أن معظم التصويبات والتصحيحات عملت على التّضمين، ولاسيما معجم الصّواب اللغوي، ومعجم مجمع اللغة المصري.

"وقصارى ما هنالك أنّه قد صح بما قدمنا أنه لا يجزيك في اختيار الحرف لتصريف الفعل العودة إلى المعجمات لتقع على الحرف الذي خص به الفعل في معنى من المعاني، أو إلى كتب اللغة لتقف على المعاني المطردة لكل حرف، بل لا بد أن تحظى بنصيب وافر من الدراية، وتضرب بسهم من الفقه بمطالعة كتب الأدب نثره وشعره، وطول مدارستها فلا شك أنّها ستطلعك على ما يطرفك في هذا الباب، وتسبق بك إلى الحكم على ما يفضي إليه الفعل من معنى مع كل حرف". (58)

فإذا كان التصحيح اللغوي باباً مهماً من أبواب المحافظة على اللغة وسلامتها، وإذا كانت اللغة ملك أمة لا متاعاً شخصياً، فإن المحافظة على هذا الباب من عبث العابثين، ومن هواة وضع الأسماء تحت عناوين الكتب تقتضي مراجعة شاملة لتراث التصحيح اللغوي للخروج منها بما ينفع الناس، وتصنيفه في مصنفات جديدة منقحة ومحكمة، ولعلّ المجمع اللغويّ هي المعنيّة بهذه المراجعة في المقام الأوّل، ثم تليها الجامعات بما يتهيأ لها من أساتذة مختصين. كما أنّ الاطلاع على جديد ما تصدره المجمع اللغويّ في هذا المجال بات

ضرورة من الضرورات التي ينبغي على جميع الباحثين والدارسين في حقل تعليمية اللغة العربية وتعلمها تتبعها، ومواكبة ما جد في الكتب التي تصدرها هذه الهيئات والمؤتمرات التي يعقدونها، فإنه ضرب عظيم من ضروب التوسع الدلالي للتراكيب.

ومن خلال ما عرضناه في هذا المبحث يبدو أن كثرة المؤلفات في مجال التصحيح اللغوي أثرت في استخدامات حروف الجر وتوظيفها، وإننا لنلمس أحيانا اضطرابا كبيرا، وإن الباحث ليجد نفسه متخوما وسط هذا الركام ويبقى الطالب في حيرة من أمره، يأخذ بهذا الرأي أم ذاك، فالتراكيب التي تصح عند بعضهم تخطأ عند غيرهم، فكان منهم المتساهل الذي يرى من الأخطاء الشائعة تطورا لغويا نشأ من طبيعة اللغة باعتبارها كائنا حيا ومحاولة إلحاق التراكيب التي يتكلم بها العامة باللغة الفصيحة، وفي هذا يقول الأستاذ محمد العدناني: "أدعو مجامعنا العربية في القاهرة ودمشق وبغداد وعمان والمكتب الدائم لتنسيق التعريب التابع لجامعة الدول العربية بالرباط إلى إجازة بعض الضرورات الشعرية في النثر، لنذلل قليلا من العقبات اللغوية والنحوية التي تعترض سبيل كتابنا، ونزيح عن كواهل عقولهم قليلا من أعباء لغتنا التي يكاد بعض شيوخهم وجل الشباب منهم يناون بها".⁽⁵⁹⁾

ويضيف قائلا: "ولا بد لي من القول أيضا أنني أردت بهذا المعجم تقليل الأخطاء التي يقترفها كثير من أدبائنا، وتحبيب الفصحى إلى الناس بإثبات صحة مئات الكلمات التي زعموا أنها من أخطاء العامة، وبذلك نردم قليلا من الهوة التي تفصل بين الفصحى والعامية، أو نزيل خوف بعض الناس من الفصحى، لنجعلهم يدنون منها، ويأمنون بها، ونرفع ذلك الحجاب الأسود الكثيف الذي أسدلوه على وجهها، لتبهر عيونهم أنوارها، ويسحر ألبابهم جمالها".⁽⁶⁰⁾

وكان منهم الحريص كل الحرص على انتقاء الفصيح، وعدم ترك أي مجال لبعض الاستخدامات والتّصويبات اللغويّة، دفاعا على اللغة العربيّة ومحاولة تخليصها من الشّوائب التي قد تشوبها.

ومع أنّنا لا ننكر هذه الجهود التي بذلت تصحيحا وتنقيحا وتدقيقا، إلاّ أنّه ينبغي التّريث، وألاّ يكتب في هذا المجال إلاّ بعد البحث والتّمحيص والتّبحر في اللغة مع النّظر بحكمة.

المصادر والمراجع:

- 1- محمود إسماعيل عمار، الأخطاء الشائعة في استعمال حروف الجر، دار عالم الكتب المملكة العربية السعودية ط1: 1998م، ص47.
- 2- يس، الآية 18.
- 3- القاسم بن علي أبو محمد الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، مؤسسة الكتب الثقافية لبنان، ط1: 1998، ص206.
- 4- مصطفى جواد، قل ولا تقل، دار المدى للنشر، دمشق، الطبعة الأولى سنة 1988م، ص: 109.
- 5- إبراهيم مصطفى وآخرون، المجمع الوسيط مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة دط، دت ج2 ص590.
- 6- ينظر: أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب بالقاهرة، ط1: 2008م، ج1 ص123.
- 7- صلاح الدين الزعبلوي، النحاة وحروف الجر، مكتبة مشكاة ص: 06.
- 8- الفيومي أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، المكتبة العلمية بيروت، دط دت ج2 ص16.
- 9- ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، دت ج2 ص16.
- 10- المائدة، الآية 14.
- 11- محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1983م ص63.
- 12- الأحزاب، الآية 37.
- 13- المرجع السابق نفسه، ص78.
- 14- مصطفى جواد، قل ولا تقل، ج1 ص55.
- 15- غافر، الآية 13.
- 16- محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص77.
- 17- يُنظر أسعد خليل داعز، تذكرة الكاتب، مؤسسة هنداوي بالقاهرة، ط 2012م

- ص58.
- 18- صلاح الدين الزمبلاوي، التّحاة وحروف الجر، ص 20.
- 19- البقرة، الآية 247.
- 20- الشّورى، الآية 20.
- 21- أبو الفرج الأصفهاني، شرح ديوان الحماسة، تح: فريد الشّيخ، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان، ط1: 1419هـ- 2003م، ص445.
- 22- أحمد مختار عمر، معجم الصّواب اللغوي، ج1 ص417.
- 23- آل عمران، الآية 75.
- 24- عباس أبو السّعود، أزهير الفصحى في دقائق اللغة، دار المعارف، القاهرة ط2 دت ص37.
- 25- يوسف، الآية 91.
- 26- الأعلى، الآية 16.
- 27- الحشر، الآية 09.
- 28- عباس أبو السّعود، أزهير الفصحى، ص38.
- 29- يوسف، الآية 84.
- 30- المرجع السّابق نفسه ص 51 - 52.
- 31- محمود إسماعيل عمار، الأخطاء الشّائعة في استعمال حروف الجر، ص55.
- 32- البيت لأبي نواس، ينظر: عبد القادر البغدادي، خزائن الأدب، تح: محمد بن عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1: 1418هـ، ج1 ص345.
- 33- انظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3: 1414هـ ج9 ص05.
- 34- أحمد مختار عمر وآخرون، مجمع اللغة العربيّة المعاصرة، ج1 ص94.
- 35- الإنشقاق، الآية 02.
- 36- الشّورى، الآية 21.
- 37- إميل بديع يعقوب، معجم الصّواب و الخطأ في اللغة، دار العلم للملايين بيروت دت : ص66.

- 38- الزمخشري، أساس البلاغة، ج 1 ص 23.
- 39- الشّوري، الآية 13.
- 40- محمود إسماعيل عمار، الأخطاء الشائعة في استعمال حروف الجر، ص 54.
- 41- البقرة، الآية 186.
- 42- يونس، الآية 89.
- 43- أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، جمهرة أشعار العرب، تح: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة، دط، دت، ص 558.
- 44- ابن جني، الخصائص، ج 1 ص 40.
- 45- البقرة، الآية 255.
- 46- هود، الآية 67.
- 47- المائدة، الآية 51.
- 48- محمود إسماعيل عمار، الأخطاء الشائعة، ص 355.
- 49- المرجع نفسه ص: 52.
- 50- الخليل بن أحمد لفراهيدي، معجم العين، ج 5 ص 397.
- 51- الأزهري، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي. بيروت ط1: 2001م ج10 ص 181.
- 52- أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، دار الفكر بيروت، ط 1399ه، ج 1 ص 125.
- 53- ابن منظور، لسان العرب، ج 3 ص 73.
- 54- أحمد مختار عمر، معجم الصّواب اللغوي، ج 1 ص 69.
- 55- الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، ج 2 ص 45.
- 56- أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، ج 2 ص 288.
- 57- فريد عوض حيدر، فصول في علم الدلالة ص 250.
- 58- صلاح الدين الزّعبلاوي، النّحاة وحروف الجر، ص 24.
- 59- مصطفى جواد، قل ولا تقل، ص 06.
- 60- المرجع نفسه، ص 12.

